معضلة الفساد في الإدارة الموريتانية

الدكتور: أبوبكر العم
Dr: Aboubkrine El am
عضو هيئة تدريس في القانون العام والعلوم السياسية، وأستاذ في كلية العلوم القانونية بجامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا، حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة الحسن الأول المغربية
موريتانيا

المقدمة:

يعتبر الفساد من الأمراض القديمة التي تصيب الإدارات العمومية، وقد تزايد الاهتمام به منذ ثمانينات القرن الماضي، نظراً لآثاره على التنمية، وعلى مختلف مناحي الحياة العامة، فضلا عن تحوله إلى ظاهرة عالمية عابرة للحدود، تستعدي تعاونا دوليا على كافة المستويات، لوضع حد لها.

ويمكن القول إن الفساد بشكل عام ظاهرة يصعب حصرها في قالب معين، فهو حالة لتجاوز القانون والنظم المعمول بها، وعدم احترام القيم الأخلاقية والدينية وتغليب المصالح الخاص على المصالح العامة.

ورغم تعدد التعريفات التي يقدمها الباحثون للفساد، واختلافها باختلاف الزاوية التي ينظر منها كل باحث للظاهرة، إلا أن معظمها يدور حول سوء استخدام المناصب العمومية، ويتضمن ذلك مجموعة من الممارسات، منها الرشوة ، والابتزاز، واستغلال النفوذ، والمحسوبية، والاحتيال، والاختلاس.

هذا المضمون يتقاطع مع ما ذهب إليه البنك الدولي في تعريفه لظاهرة الفساد، حيث عرفه بأنه "سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص" وتندرج في هذا الإطار مجموعة من الممارسات، تمتد من رشوة صغار الموظفين إلى عمليات غسيل الأموال، وأنشطة الجريمة المنظمة وأنشطة المافيا.

أهمية الموضوع:

يستمد البحث أهميته من تسليطه الضوء على موضوع لم ينل ما يستحق من النقاش الأكاديمي، في الدولة محل الدراسة، رغم المؤشرات الخطرة على تغلغل الفساد في مفاصل الدولة، وتأثيره على قطاعات حيوية، ترتبط ليس فقط بحاضر البلاد بل بمستقبلها، ما يعني أن الحكومة الموريتانية مدعوة إلى إعطاء محاربته العناية التي تستحق، ومحاولة إصلاح الاختلالات التي تركها خلال العقود الماضية، وأصبحت آثارها بادية للعيان، ومؤثرة في مختلف مناحي الحياة.

الإشكالية:

يتناول البحث إشكالية مركبة، فهو من ناحية يحاول تسليط الضوء على أهم مظاهر الفساد في الإدارات العمومية الموريتانية، ومن ناحية أخرى يحاول تقديم رؤية للحد منه، ومحاصرة آثاره، الأمر الذي يثير أسئلة جوهرية من أبرزها:

- **ما هي أهم مظاهر الفساد في الإدارات العمومية في موريتانيا؟.**
- **كيف تعامل المشرع الموريتاني مع ظاهر الفساد في الإدارات العمومية؟**
- **ما هي أهم المبادئ التي من شأنه الحد من استشراء الفساد في الإدارات العمومية؟.**

المنهج:

لدراسة الموضوع لابد من اتباع مقاربة منهجية متعددة الأبعاد، تضمن دراسة الإشكالية في شموليتها، وعليه تم توظيف المنهج البنيوي التحليلي، للتمكن من تحليل الإشكالية والإحاطة بمختلف جوانبها، كما تمت الاستعانة بتقنية تحليل المضمون بما توفره من إمكانية لدراسة النصوص القانونية المتعلقة بالموضوع.

مخطط البحث:

سيتم تناول الموضوع في محورين، ندرس في الأول أهم مظاهر الفساد في الإدارات العمومية الموريتانية، "مبحث أول"، على أن نخصص المحور الثاني لمكافحة الفساد في موريتانيا "مبحث ثان".

مبحث أول: مظاهر الفساد في الإدارة الموريتانية

تعاني الإدارة العمومية في موريتانيا اختلالات كثيرة، وقصورا في الأداء، ترجعه معظم الدراسات إلى انتشار الفساد فيها على نطاق واسع، وعدم تعامل الجهات الرسمية معه، ولم تأخذ محاربة الفساد حيزا كبيرا من اهتمام السلطات على مدى عقود، حيث ظلت خارج الخطابات الرسمية، ولم يتم الحديث عنها من طرف المسؤولين على نطاق واسع إلا خلال الاثنتا عشرة سنة الأخيرة، وخاصة بعد تزايد الأصوات التي تنادي بخطورة الظاهرة، وضرورة التصدي لها، سواء كانت هذه النداءات من قبل مؤسسات دولية، تعنى بالشفافية، أو منظمات غير حكومية، تنشط في المجال، مما جعل صناع القرار، مضطرون للتدخل من أجل معالجة هذه الظاهرة، للقضاء عليها أو التخفيف من آثارها، وهكذا اتخذ نظام الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز من محاربة الفساد شعارا لحملاته الانتخابية وخلال حكمه، وظل يؤكد على أن القضاء على هذه الظاهرة يمثل أولى أولوياته، إلا أن الفترة التي أعقبت مغادرة هذا النظام للسلطة، كشفت عن اتهامات بممارسة الفساد على نطاق واسع، وشكل البرلمان لجنة للتحقيق في الموضوع أصدرت تقريرا تم على إثره فتح تحقيق شمل الرئيس السابق ومقربين منه، وشخصيات بارزة في نظامه، الأمر الذي يثير تساؤلات حول خطاب محاربة الفساد في البلاد. وسنتوقف هنا عند مظهرين من مظاهر الفساد ينخران الإدارة الموريتانية، هما ظاهرتا الرشوة والمحسوبية.

الفقرة الأولى: الرشوة

الرشوة إحدى المظاهر المرضية التي تصيب الجهاز الإداري، وتدور حول استلام الموظف من الزبون أول المرتفق، مقابلا ماديا أو معنويا غير مستحق بموجب القانون، وذلك نظير الخدمات التي يفترض أن يقدمها بناء على موقعه الوظيفي.

الرشوة بهذا المعنى قد تأخذ مفاهيم وتفسيرات عدة، فمنهم من يسميها هدية ومن يسميها مساعدة، ومنهم من يسميها إكرامية، ومع ذلك تبقى رشوة مهما اختلفت التسميات، وبالمفهوم القانوني فالرشوة "جريمة" تفترض وجود طرفين عند اقترافها هما:

المرتشي: وهو الشخص الذي طلب أو قبل لنفسه أو لغيره، أو أخذ وعدا أو عطية، مقابل القيام بعمل من أعمال وظيفته أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه، أو الإخلال بواجبات الوظيفة، وبعبارة أخرى هو الشخص الذي يستغل سلطة وظيفته[1].

الراشي: وهو صاحب الحاجة الذي يسعى إلى شراء ذمة المرتشي وإفساده، كي يجعله يميل عن جادة الصواب وذلك بعرض أو تقديم وعد أو عطية أو هدية بغية الوصول إلى هدفه، وهو حمل المرتشي على أن يؤدي له عملا من أعمال وظيفته، أو يمتنع عن أدائه، أو يخل بواجبات وظيفته[2].

وإذا نظرنا إلى الإدارة الموريتانية، نلاحظ أن الرشوة أصبحت من الظواهر المنتشرة في الأجهزة الإدارية هناك، حيث تعاني معظم الإدارات العامة والشركات الحكومية، من انتشار الرشوة على نطاق واسع، مما يمكن في ظل القول إن معظم القطاعات الحكومية الموريتانية أصبح الحصول على الخدمات فيها بشكل سريع، يتطلب دفع مبالغ مالية، تختلف حسب الخدمة المطلوبة، فانسيابية العمل داخل معظمها مرهونة بتقديم مقابل لا يقره القانون.

وتدفع الرشاوى في موريتانيا للموظفين لأسباب مختلفة، منها أمور بسيطة تتعلق بتسريع بعض الخدمات، ومنها أمور متعلقة بقضايا فساد كبرى، وهو ما يطلق عليه الباحثون الفساد الأكبر، وسنتوقف عند النمط الأخير لخطورته، وتأثيره على مسار التنمية في البلاد.

يتخذ الفساد الأكبر في موريتانيا عدة صور، وتلعب فيه الرشوة دورا بارزا، فقد يأخذ الموظف الرشوة مقابل التغاضي عن خدمات رديئة يقدمها المقاول للدولة، في الوقت الذي يفرض عليه الواجب المهني الصرامة بهذا الخصوص، وهكذا يسمح لبعض الشركات بتوريد خدمات منخفضة الجودة، مقابل عمولة تدفع للجهات المكلفة بتسلم الخدمات، وكمثال على ذلك من الملاحظ رداءة شبكة الطرق التي تم إنشاؤها في السنوات الأخيرة، الأمر الذي دفع ببعض المراقبين إلى الاعتقاد أن السبب وراء ذلك هو تهاون المقاولين وعدم التزامهم بالمعايير والشروط المتفق عليها، متخذين من رشوتهم لبعض المسؤولين وسيلة للتهرب من الوفاء بالتزاماتهم، الأمر الذي يؤثر على مشاريع حيوية، وفي هذا الصدد يرجع البعض ارتفاع حوادث السير في البلاد بشكل أساسي إلى رداءة الطرق وعدم صيانتها وفق المعايير المتعارف عليها.[3]

وقد تتخذ الرشوة صورا أخرى منها تقديم مبالغ مالية، مقابل الفوز بصفقة عمومية، وفي هذا السياق تم الكشف سنة 2013 عن عملية منح صفقة بناء ملعب كرة قدم في مدينة نواذيبو، عاصمة البلاد الاقتصادية، لمقاولين بطرق غير مشروعة، وهي

الفضيحة التي هزت الحكومة وتم على إثرها إقالة وزيرة الثقافة والرياضة، التي اتهمت آن ذاك بالضلوع في الموضوع، وتمت هذه الإقالة بموجب مرسوم صادر عن رئاسة الجمهورية، وذلك بعد توقيف شبكة يرجح أنها هي المسؤولة بشكل مباشر عن منح الصفقة الفاسدة[4].

انتشار الرشوة في الإدارة العمومية إضافة إلى ما سبق قد يخلق واقعا أكثر تعقيدا، يترك آثارا أكبر على المجتمعات، ويحدث ذلك بشكل خاص إذا انتشرت في أجهزة إنفاذ القانون، التي تلعب دورا في محاربة الظاهرة وغيرها ومن الظواهر المرضية في الإدارات العمومية، وفي هذا الإطار يندرج فساد جهاز الشرطة، وهو من الأجهزة التي يعتبر فسادها خطرا يهدد المجتمع[5]. وهو من الأجهزة المستهدفة على الدوام من قبل الشبكات الخارجة عن القانون، حيث تحاول بشكل دائم إفساد عناصر هذا الجهاز، ليس لضمان عدم ملاحقتها فحسب، وإنما للحصول أيضا على نفوذ احتكاري، للأعمال غير القانونية، تحت حماية الشرطة، من خلال الرشوة.

هذا الشكل من الفساد، يظهر جليا في موريتانيا، حيث أصبح جهاز الشرطة منذ العقد الأخير من القرن الماضي، مثالا على استشراء الفساد وضرب الحائط بكل القوانين والنظم، الأمر الذي حتم على الأنظمة التي حكمت البلاد بعد منتصف العقد الأول من الألفية الحالية محاولة إعادة هيكلة هذا الجهاز، تلك المحاولات انتهت في نهاية المطاف، إلى نزع معظم الصلاحيات من القطاع، ومنحها لقطاعات أمنية أخرى مثل الدرك الوطني، كما تم إنشاء جهاز أمني، سمي أمن الطرق، لتعويض الشرطة في هذا الميدان، وتم كذلك وقف عمليات الاكتتاب لصالح قطاع الشرطة إلا في أضيق الحدود[6]، الأمر الذي جعل بالإمكان وصف وضع جهاز الشرطة في موريتانيا اليوم بالموت السريري.

خطورة هذا الجانب من الفساد تتجلى في الأثر الذي يتركه على المجتمعات حيث يجعل المواطنين مهزوزي الثقة بالدولة، الأمر الذي قد يتسبب في هزات أمنية واجتماعية، لا يمكن التنبؤ بنتائجها، خصوصا في بلد مثل موريتانيا، يتميز بالهشاشة الاجتماعية.

مما سبق يمكن أن نلاحظ كيف أثر انتشار الرشوة في الإدارة الموريتانية، على قطاعات حيوية، الأمر الذي يحتم وضع آلية فعالة للقضاء على هذه الظاهرة، أو على الأقل الحد من تغلغلها داخل الجهاز الحكومي، ولن يتأتى ذلك إلا بالضرب على يد كل من

تسول له نفسه العبث بمصالح المجتمع، وخلق مناخ ملائم للموظفين، كي تتم حمايتهم من إغراءات أصحاب المصالح الخاصة، وإشاعة ثقافة النزاهة والشفافية في أوساطهم.

الفقرة الثانية: المحسوبية

يقصد بالمحسوبية محاباة الأقارب والأصدقاء أثناء ممارسة الوظيفة، ويتخذ ذلك صورا مختلفة، القاسم المشترك بينها هو وجود عنصر القرابة أو الزمالة، كعنصر محدد للاستفادة من هذه الخدمة العمومية. ونجد بعض الباحثين يطلق على هذه الحالة مفهوم (الفساد الرعوي Parochial corruption)، على أساس أن هذه الظاهرة تنطلق من روابط القربى والوضع الطبقي والولاءات التقليدية الضيقة، التي تكون مخرجاتها تقريب طبقات وجماعات واستبعاد وربما اضطهاد جماعات وطبقات أخرى، بسبب الأصول العرقية والاجتماعية[7].

وتستشري المحسوبية في موريتانيا بشكل واضح، لذا فالمتتبع للوضع العام في الدولة يرى ازدياد السخط الشعبي من هذه الظاهرة، وما ينتج عنها من فوارق اجتماعية، الأمر الذي أصبح يهدد النسيج الاجتماعي.

ويمكن القول إن هذه الظاهرة تندرج ضمن سياق المعضلة الاجتماعية، وتؤدي إلى توسيع الهوة بين الشرائح الاجتماعية، بسبب عدم العدالة في توزيع الموارد بين كافة طبقات الشعب وشرائحه، الأمر الذي يشل الحراك الاجتماعي إلى الأعلى، نظرا لوجود علاقة تبعية بين الطبقات.

إن الدارس للمحاباة والمحسوبية يجد أنها واحدة من أكثر الظواهر خطورة وأصعبها علاجا، حيث إن استغلال المنصب الحكومي للاستفادة الشخصية لمصلحة الفرد ومحيطه من أقارب وأصدقاء، دون وجه حق يتم مع سبق الإصرار عليه[8]، وهو عطاء من لا يملك لمن لا يستحق، بسبب عامل القرابة أو الزمالة بين الطرفين، ما يترك آثارا سلبية على حياة المجتمعات ومصالحها، نتيجة الممارسات التي لا يقرها قانون ولا عرف.

ولتقريب الصورة أكثر لنا أن نتفحص المشهد في موريتانيا، خلال الثلاثين سنة الماضية، حيث ظل هناك شبه زواج بين السلطة والمال، فالسلطة هي التي خلقت طبقة رجال الأعمال المسيطرة على اقتصاد الدولة في الوقت الحاضر، حيث اختارت الأنظمة

الحاكمة أشخاصا من محيطها الاجتماعي لهذا الغرض، وظل رجال الأعمال هؤلاء آلة طيعة في يد الأنظمة المتعاقبة، تستخدمهم في الحملات الانتخابية، وفي تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك مقابل تسهيلات ضريبية، وامتيازات في منح الصفقات العمومية، بل ومنح قروض ميسرة، قد لا يتم سدادها وفق المساطر وفي الآجال المتفق عليها.

وقد كشف ملف رجال الأعمال ملاك البنوك، المتهمين بالفساد، الذين تم الزج بهم في السجن سنة 2010، بدعوى عدم الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك المركزي الموريتاني، تفاصيل عن كيف يتم منح تسهيلات مبالغ فيها لأشخاص على أساس القرابة والعلاقات الشخصية، وقد تم الإفراج عن رجال الأعمال المذكورين، في تسوية مع البنك دفعوا بموجبها مبالغ متفقا عليها وفق دفعات[9]، إلا أن تيارا واسعا في الساحة السياسية، ظل يردد أن العامل السياسي هو المحرك الرئيسي لهذا الملف.

وما يهمنا هنا ليس الحكم على مدى صدقية هذه الرواية أو تلك، بقدر ما يهمنا ما كشفته هذه الواقعة والوقائع اللاحقة من اختلالات كبيرة في هذا المجال من مجالات التدبير العمومي، فلا شك أن التلاعب بالمخزون الوطني من العملة الصعبة، ومنح امتيازات، لا مبرر لها سوى عامل القرابة والزبونية لهذا النظام أو ذاك، أمر خطير يضرب المصلحة العامة في الصميم.

جدير بالذكر أن المجتمع الموريتاني من المجتمعات ذات العلاقات المتشابكة، حيث يتميز بوجود منظومة اجتماعية قوية، لا يملك فيها المرء سوى أن يقدم المساعدة لأهله ومعارفه، مما يجعل من الصعب عدم الخلط بين الشخص، وبين المؤسسة التي يعمل لصالحها، وبالتالي فمثل هذا الإطار الاجتماعي يدفع الموظف العام المحاباة والمحسوبية، الأمر الذي يؤثر سلبا على الوظيفة العمومية. ونتيجة لهذه الحالة الاجتماعية كانت المحسوبية سببا رئيسيا من ضمن أسباب أخرى، أدت إلى تراكم ثروات هائلة لدى قلة من أفراد المجتمع، بينما تعيش الغالبية في ظروف اقتصادية في غاية الصعوبة[10].

والملاحظ أنه في غضون الثلاثين سنة الماضية في موريتانيا، أصبحت هناك طبقة من رجال الأعمال، تراكمت لديهم ثروات ضخمة، والمريب في الأمر أن هذه الثروات لم تتراكم لديهم فقط نتيجة للمنطق الرأسمالي القائم على حرية الاستثمار، واحترام القوانين وضوابطها، مع دفع الضرائب بشكل منتظم، بل جاء في وضع يسوده استغلال

النفوذ، والتهرب من الضرائب، والدوس على القانون والاستهتار به. والناظر إلى هذه الطبقة يلاحظ أن العنصر المشترك بينها هو القرب من الأنظمة المتعاقبة على الحكم، الأمر الذي لا يمكن معه استبعاد عامل المحسوبية كمحدد رئيسي، في تراكم الثروة لدى هؤلاء.

المبحث الثاني: محاربة الفساد

يعتبر الفساد ظاهرة معقدة ومتشابكة ومتعددة الأسباب، ولا يستشري في جسم دولة أو مجتمع بالصدفة، وإنما يأتي نتيجة عوامل متعددة، منها الثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي... كما أن القضاء عليه أو الحد منه يتطلب مقاربة مركبة، تشمل وضع آليات قانونية صارمة لعقاب من يثبت ضلوعهم فيه، واتباع مبادئ وقواعد معنية للوقاية من انتشاره.

ومع أن موريتانيا التحقت عام 2006 باتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد، التي تم إقرارها عام 2003، إلا أنها تأخرت كثيرا في وضع إطار قانوني لمكافحة الفساد في الإدارات العمومية، ما يجعل الجدية في معالجة الظاهرة محل تساؤل، فقد انتظر المشرع حوالي 10 سنوات بعد إقرار الاتفاقية قبل أن يضع هذا الإطار من خلال قانون الجرائم الاقتصادية، الصادر في الخامس عشر إبريل من عام 2016، وقد أقر معظم أحكام الاتفاقية الأممية، وإن غيب بعضها.

القانون الجديد الذي يعتبر إطارا لمحاربة الفساد في موريتانيا، أسس لمجموعة من الهيئات، كان لها دور بارز في هذا المجال من أهمها: المفتشية العامة للدولة، وشرطة الجرائم الاقتصادية والمالية، والمحكمة الابتدائية المختصة بالجرائم المرتبطة بالفساد، كما أنه وضع مجموعة من النصوص القانونية، وسنتوقف في هذا المبحث عند مدى نجاعة الإطار القانوني لمكافح الفساد في موريتانيا "فقرة أولى" ثم نعرض لمبادئ إرشادية من شأنها الإسهام في الحد من الظاهرة "فقرة ثانية".

الفقرة الأولى: الإطار القانوني لمحاربة الفساد في موريتانيا

جاء القانون الذي يؤطر محاربة الفساد في موريتانيا متناغما مع اتفاقية الأمم المتحدة لعام 2003، وأخذ الكثير من أحكامها، المرجعية بهذا الخصوص، فجرم تعاطي

الرشوة في القطاعين العام والخاص، وكذلك الأمر بشأن الاختلاس وإساءة الموظفين استغلال الوظائف وتوظيفها لأغراض شخصية[11].

قانون 2016 توسع في تحديد التصرفات التي تعتبر جرائم فساد، فأدخل في إطارها كل أنواع الإثراء غير المشروع، مكملا بذلك نقصا في القانون الجنائي الذي يتناول الموضوع في إطار خيانة الأمانة، وهو تناول لا يعطي المرونة الكافية للتعامل مع مثل هذا الموضوع، وضيق القانون الجديد حدود الاستفادة من الظروف المخففة، حيث أجاز تخفيف العقوبات المفروضة على المتهمين الذين يتعاونون مع سلطات التحقيق والسلطات القضائية، دون إمكانية وقف المتابعة القضائية في حقهم، كما نص على معاقبة كل من يعيق سير العدالة.

هذا القانون وإن كان يشكل لبنة أساسية في البناء التشريعي لمكافحة الفساد، إلا أنه يحتاج إلى التكميل في جوانب متعددة، ومراجعة بعض نصوصه لتتلاءم مع الحاجة المحلية، وتسهم في رفع فعالية السياسات العمومية في هذا الإطار، ومن النقاط التي تنبغي الإشارة إليها ضرورة وضع إجراءات وقائية فعالة، وعدم الاكتفاء بتجريم الأفعال المخالفة للقانون، والتوسع في التدابير الرامية إلى تشجيع التعاون الدولي لمحاربة الفساد، باعتباره ظاهرة عابرة للحدود، ومحاصرتها تقتضي تعاون الدولة في تتبع خيوطها على المستوى العالمي، وتبادل المعلومات بخصوصها، واتباع قواعد مرنة فيما يتعلق بتسليم المطلوبين على خلفية تهم الفساد.

ومع أن قانون مكافحة جرائم الفساد، أنشأ محكمة مختصة بالجرائم المرتبطة بالفساد، وقطبا نيابة وتحقيق مكلفين بمكافحة الفساد، ووضع آليات متعددة لتحقيق أهدافه[12]، إلا أنه لم ينص على إنشاء أجهزة تحر وقائي في البنية المؤسساتية لمكافحة الفساد، وهي ثغرة ينبغي سدها من أجل ترقية النزاهة والاستقامة في تسيير المال العام، ويمكن ذلك من خلال إنشاء سلطة عليا تسند لها هذه المهمة.

الفقرة الثانية: مبادئ إرشادية لمكافحة الفساد

هناك مجموعة من المبادئ، يمكن القول إن تكريسها في تدبير الشأن العام من شأنه الحد من هذه الظاهرة، وهذا ما سنتطرق له في نقطتين نخصص الأولى لـ"الشفافية والمساءلة كوسيلة للقضاء على الفساد" بينما نتناول في الثانية "ترسيخ قيم النزاهة ودوره في القضاء على هذه الظاهرة". وذلك على النحو التالي:

أولا: الشفافية والمساءلة

يعتبر مصطلحا الشفافية والمساءلة من أكثر المصطلحات انتشارا في إطار الحديث عن محاولة الإصلاح والقضاء على الفساد؛ لما يستصحب الكلمتين من دلالات من شأن تطبيقها وضع حد لمظاهر الفساد المختلفة من زبونية ورشوة ومحسوبية.. إلخ.

ـ الشفافية:

الشفافية اصطلاحا تقترب في دلالتها من مصطلحات مثل الأمانة، الصدق، الإخلاص، العدالة، وإن كانت أصلا مستعارة من علم الفيزياء، حيث ترتبط بالوضوح التام، فالمادة الشفافة تعني الواضحة التي لا تحجب الرؤية، وهي إحدى المصطلحات الحديثة التي استخدمتها الجهات المعنية بمكافحة الفساد في العالم كتعبير عن ضرورة إطلاع الجمهور على السياسات العامة، وكيفية إدارة الدولة، بغية الحد من السياسات غير المعلنة التي تتسم بالغموض.

وتعرف الشفافية بأنها آلية الكشف والإعلان من جانب الدولة عن أنشطتها كافة، وخلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بتدبير الشأن العام متاحة للجمهور، ويمكن الاطلاع عليها بسهولة، وجعل القرارات المتصلة بالسياسة العمومية متوفرة للجميع من خلال النشر في الوقت المناسب.

وتعرف هيئة الأمم المتحدة الشفافية بأنها حرية تدفق المعلومات، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة، واكتشاف الأخطاء.

ونستخلص مما سبق أن الشفافية هي نقيض الغموض أو السرية في العمل، وتعني توفير المعلومات الكاملة عن الأنشطة العاملة للمواطنين الراغبين في الاطلاع على أعمال الحكومة. ولتكريس الشفافية في تدبير الشأن العام بموريتانيا لابد من وضع استراتيجية وطنية بهذه الخصوص، تقوم على مراعاة المعايير الدولة، والصرامة بخصوص تطبيق

القوانين المرتبطة بنشر المعلومات، وحرية الوصول إليها، والعمل على ترسيخها كثقافة في الممارسة العمومية.

ـ المساءلة:

المساءلة مفهوم آخر من المفاهيم الإدارية المعاصرة، يعني محاسبة المسؤول عن المخرجات أو النتائج المتوقعة من الأجهزة التي يتولون إدارتها، ويشمل الحق في الاستفسار عن تصرفاتهم المرتبطة بالعمل، وما إذا كانوا حققوا الأهداف المرجوة منهم، كما يمنحهم أيضا شرح وجهة نظرهم حول سلوكياتهم وتصرفاتهم المتعلقة بأداء أعمالهم، الأمر الذي يمهد لمحاسبتهم وفق المساطر التي يحددها القانون، عن أعمالهم إذا كانت تتضمن خرقا للنظم المعمول بها.

ومن ناحية أخرى فإن مبدأ المساءلة في الإدارة يقتضي أن تكون لدى الشخص الصلاحيات التي تمكنه من أداء عمله، وبالتالي من الممكن على أساسها مساءلته عن الأداء.

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المساءلة بأنها: الطلب الذي يوجه للمسؤولين من أجل تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة، حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتعريف واجباتهم والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش.

ويمكن بشكل عام القول إن المساءلة تدور حول حق ذوي العلاقة في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال المسؤولين عن بتدبير الشأن العام، من أجل التأكد من مطابقة أعمال هؤلاء لأسس الديمقراطية، ومعرفة مدى اتفاقها مع القوانين المنظمة للمهام التي يقومون بها.

ثانيا: ترسيخ قيم النزاهة

ترسيخ مفهوم النزاهة في التدبير العمومي، من الشروط اللازمة في أي عملية تهدف لمكافحة الفساد، باعتبار أن النزاهة ثقافة تكرسها وتدعمها الأخلاق والدين والفضيلة، ومن شأن ترسيخها الإسهام في القضاء على الكثير من الظواهر السلبية في الإدارة العمومية.

وإذا نظرنا إلى واقع التدبير العمومي في موريتانيا، نلاحظ بسهولة استشراء الظواهر المنافية لقيم النزاهة، مثل الرشوة، المحسوبية...إلخ. وفي إطار ترسيخ النزاهة، ينبغي التركيز على نشرها كثقافة في المجتمع، من خلال وسائل التنشئة الاجتماعية،

كالمؤسسات التعليمية، ويتم ذلك عن طريق دمجها في المناهج التربوية، في المراحل الدراسية المختلفة.

كما يمكن الاسترشاد بالدين للحث على النزاهة باعتبار الحضور الديني القوي في المجتمع الموريتاني، وباعتبار الدين أحد الروافد الأساسية لهذه القيمة، حيث تعتبر النزاهة حجر الزاوية في التعليمات الدينية.

وفضلا عن ترسيخ مبدأ النزاهة، يجب تكريس مبدأ الكفاءة المهنية، والتي تبدأ من موضوعية التعيين في الوظائف، وبالأخص العليا منها. والمشاركة الإيجابية في القيادة، والتدريب التخصصي للموظفين، من بدء التعيين حتى نهاية الخدمة.

وكما يجب التأسيس لثقافة تدبيرية جديدة، قوامها احترام القوانين، وجعلها فوق كل الاعتبارات الأخرى، واستئصال الثقافة الشائعة في أوساط العامة، التي تنظر إلى القانون باعتباره ترفا لا طائل من ورائه، خاصة في الدول النامية، وتعتبر أنه قد يشكل عقبة في طريق التنمية، وهي نظرة ربما تكون نتيجة الممارسات الخاطئة، والتطبيق السيئ للقوانين، الأمر الذي يؤدي إلى تشكيل وعي مشوه حول النصوص، ويعطي نتائج عكسية للعمل الإداري.

ومن الضروري أن تكيف القوانين مع أعراف المجتمع وقيمه، حتى تكون جديرة بالاحترام من قبل أفراد هذا المجتمع، كما يجب أن تخدم مصالحهم بالدرجة الأولى، فكلما كانت القوانين متماشية مع قيم المجتمع كلما كان الانقياد لها من طرف أفراده سهلا، وينبغي أيضا أن يتم تطوير النصوص القانونية، بالتوازي مع تطور المجتمعات، مع ضرورة الحفاظ على قدر كاف من الاستقرار حتى يمكن فهمها وتطبيقها، ويلزم في القانون أن يكون بسيطا وواضحا وفي متناول الجميع؛ لأنه يخاطب الجميع، وأن يكون شاملا وفعالا، يتناول مختلف جوانب المواضيع التي ينظم ويأخذ بكافة أبعادها.

الخاتمة

يمكن القول إن انتشار الفساد في موريتانيا يتطلب مقاربة شاملة، تأخذ كافة أبعاده، تضع في الحسبان تشعباته الاجتماعية، فتحمي الموظفين من الضغوط الاجتماعية التي قد تدفعهم إليه دفعا، وتنزع الغطاء الاجتماعي عن من يثبت تورطهم في قضايا فساد، حتى تتم محاسبتهم على الأعمال الضالعين فيها وفق القوانين المعمول بها، بغض النظر عن مكانتهم الاجتماعية، وعن حجم المجتمعات التي تقف خلفهم أو تأثيرها.

هذه المقاربة ينبغي أيضا أن تعي الظروف الاقتصادية التي تشكل بيئة مغذية للفساد، الأمر الذي يستدعي وضع كافة الموظفين في ظروف اقتصادية ملائمة، تجعلهم في غنى عن السعي للحصول على أي مبالغ إضافية لتوفير حياة كريمة لهم ولعائلاتهم، قد يدفعهم عدم توفرها إلى اللجوء لأخذ الرشاوى والاحتيال على القوانين المعمول بها، تحت الحاجة الماسة، وبالتالي من الضروري مراجعة نظام الأجور والتعويضات، خاصة للموظفين في السلالم الوظيفية الدنيا، حتى تكون التعويضات التي يتقاضون كافية لسد حاجياتهم، المتغيرة بتغير الوضع الاقتصادي للبلاد، التي تشهد عملتها تراجعا مستمرا، وتشهد الأسعار فيها ارتفاعا مستمرا بدوره، باعتبار أن معظم البضائع يتم استيرادها من الخارج.

كما يتوجب أخذ الأبعاد السياسية للموضوع بعين الاعتبار، فالعوامل السياسية لا تقل تأثيرا عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية، بل إنها قد تكون أكثر تأثيرا، حيث تؤثر في عدة جوانب، فمن ناحية يعتبر التعيين السياسي في الوظائف من روافد الفساد الرئيسية، فالموظف الذي يتقلد منصبا ساميا بتعيين سياسي، قد يشعر ذاتيا أن استمراره في الوظيفة وحمايته من أي مساءلة في المقام الأول مرهون بمواقفه السياسية وليس أداءه، وبالتالي لا تكون لديه الحساسية المطلوبة تجاه تهم الفساد، ومن ناحية أخرى فإن تهم الانتقائية في محاربة الفساد، وتوظيفها لأغراض سياسية ظلت حاضرة في موريتانيا خلال العقود الأخيرة، وهي تهم تشوش على مسار مكافحة الظاهرة، وتزرع الشك حوله، الأمر الذي ينبغي وضع حد له، من خلال اتباع معايير أكثر شفافية، تضمن التحقيق مع كل من تثار حوله شبه فساد، ومحاسبة الجميع دون تمييز، وبالتالي إبعاد الموضوع عن التجاذبات السياسية.

قائمة الهوامش

1. أحمد رفعت خفاجي، جرائم الرشوة في التشريع المصري والقانون المقارن، القاهرة، دار قباء للنشر والتوزيع 1999، ص: 208.
2. المرجع السابق، ص: 208.
3. لقد كانت سنة 2013 من السنوات الأكثر دموية في حوادث السير، في موريتانيا، انظر تحقيق على وكالة الساطع الإخبارية: http:--www.essaata.com-index.php-news-item-62-mourtan .
4. تمت إقالة وزيرة الثقافة على خلفية الصفقة، انظر الرابط التالي: http:--www.aman-palestine.org-ar-media-center-1555.html .
5. جامعة الدولة العربية، المجلة العربية للدفاع الاجتماعي، العدد 6، 1977، ص: 116.
6. يشهد قطاع الشرطة في موريتانيا شبه موت سريري بسبب توقف عمليات الاكتتاب فيه، انظر موضوع منشور على موقع النشرة المغاربية الموريتاني، على الرابط التالي: http:--www.newsmaghreb.info-index.php-2013-06-10-13-27-41-1545-2014-01-01-10-45-41.html .
7. عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والإصلاح، دمشق، 2003 ص 69.
8. أحمد إبراهيم أبو سن، استخدام أساليب الترغيب والترهيب في مكافحة الفساد الإداري، المجلة العربية للدراسات الأمنية، الرياض، المجلد 11، العدد 21 محرم 1417ه، ص: 91 وما بعدها.
9. قاد العالم الموريتاني الشهير محمد الحسن بن الددو وساطة بين السلطات الحاكمة ورجال الأعمال المعتقلين تم بموجبها، إطلاق سراحهم مقابل تسديد مبلغ يطالبهم به البنك المركزي، على دفعات.
10. تتركز الثروات في موريتانيا في يد مجموعة قليلة من رجال الأعمال، القاسم المشترك بين معظمهم هو الولاء للأنظمة المتعاقبة على الحكم، والاندماج في مشاريعها السياسية.
11. القانون 2016-014 المتعلق بمكافحة الجرائم المرتبطة بالفساد، الصادر بتاريخ 15 أبريل 2016 المادة السابعة.
12. المادة 25 المرجع السابق.